يائير والاخ*

### عن كتاب سيث أنزيسكا

# إسرائيل وفلسطين في عهد ترامب[1]

***Seth Anziska,***
***Preventing Palestine, A Political History from Camp David to Oslo.***
***Princeton University Press,***
***Year 2018,***
***pp.464.***

يبدو بنيامين نتنياهو هادئًا ومتفائلاً عند جلوسه في غرفة تطلّ على نهر التايمز، احتفل بالتعاون الجديد بين إسرائيل ودول عربيّة، ولّمح لتقوية علاقات إسرائيل مع دول الخليج. عندما سُئل حول العلاقة مع الفلسطينيّين، أصبح نتنياهو أقلّ حماسة وألقى اللوم على القيادة الفلسطينيّة بسبب رفضها للمفاوضات. وعندما دُفع نتنياهو للتعبير عن رؤيته بشأن حلّ سلميّ للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ القديم، والذي يمتدّ لقرن من الزمن، اقترح نموذجًا بحسبه «سيكون لهم الحقّ في حكم أنفسهم، ولن تكون لهم أيّ قدرة على تهديدنا [...] وستكون المسؤوليّة الأمنيّة تحت سيطرتنا بشكلٍ كامل». وعندما سُئل: هل ستكون هذه دولة فلسطينيّة؟ تلوّى نتنياهو وقال: «أقلّ من دولة، وأكثر من حكم ذاتيّ- لا يهمنّي كيف تسمّيها». استبعد نتنياهو فكرة أنّ الضفّة الغربيّة هي منطقة فلسطينيّة محتلّة قائلاً: «من قال إنّها أرضهم؟»، أمّا بالنسبة لعلاقة هذه القضيّة بالقانون الدوليّ، فقال نتنياهو مستهزئًا: «لا تهمّني البدع الدارجة».

تبدو هذه الملاحظات مألوفة لمن قرأ كتاب Preventing Pal-

* يائير والاخ هو محاضر كبير في قسم الدراسات الإسرائيليّة في جامعة SOAS في لندن، ورئيس مركز الدراسات اليهوديّة.

**يقترح كتاب Preventing Palestine تحدّيًا مستفزًا وقويًا في هذا المضمار. ويكمن إنجاز هذا الكتاب في أنّه أخذ ملاحظة هامشيّة وجعل منها العدسة الرئيسيّة التي يُنظر إلى الأمور من خلالها، فيصبح الاستقلال المبدأ التفسيريّ الذي يمكّننا من قراءة السياسات الإسرائيليّة.**

estine (منع فلسطين) لسيث أنزيسكا، فهي تردّد بشكلٍ مألوف الخطاب الإسرائيليّ منذ أربعين عامًا. استخدم ممثّلون عن حزب الليكود في السبعينيات، في محادثات دبلوماسيّة مع نظرائهم الأميركيّين، لغة مطابقة تقريبًا، وأنكروا كون الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة مناطق محتلّة، وادّعوا أنّ إسرائيل تتواجد هناك وفقًا لحقّهم التاريخيّ. رفضوا أيضًا صلاحيّة تطبيق القانون الدوليّ، وأصرّوا على أنّ قرار رقم ٢٤٢ لمجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، والذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلّة، لا ينطبق على الضفّة الغربيّة وغزّة. استبعدوا أيضًا حق تقرير المصير وإنشاء كيان دولة للفلسطينيّين، واستخدموا الأمن كحجّة ليشرحوا لماذا لم يكن موضوع السيادة الفلسطينيّة مطروحًا. بدلاً من ذلك، تحدّثوا عن إمكانيّة «الحكم الذاتيّ» الغامضة. كانوا متحمّسين للتوصّل لاتفاقيّات سلام مع الدول العربيّة المجاورة، ولكن هذا الحماس لم يشمل الفلسطينيّين. كانت إسرائيل تنوي البقاء في المناطق المحتلّة إلى الأبد.

Preventing Palestine هو استعراض دبلوماسيّ تاريخيّ للمفاوضات حول حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير، بدءًا من حملة الانتخابات الرئاسيّة التي قادها جيمي كارتر في عام ١٩٧٦، وحتّى الوعود التي لم تتحقّق في اتفاقات أوسلو في التسعينيّات. أكثر من عشرين عامًا من مفاوضات فاشلة للتوصّل إلى كيان دولة فلسطينيّة، في حين تمّ تثبيت السيطرة الإسرائيليّة على المناطق المحتلّة. المساهمة الحقيقيّة للكتاب هي في تركيزه على مفهوم «الاستقلال» (autonomy) في السبعينيات كالمبدأ الذي نظّم ثلاثة عقود من المفاوضات، وبالتالي منع إقامة كيان الدولة الفلسطينيّة. طرح رئيس الوزراء مناحيم بيغين إطار الاستقلال خلال المفاوضات التي قادها مع الرئيس المصريّ أنور السادات، وأخذ هذا الإطار صبغة رسميّة

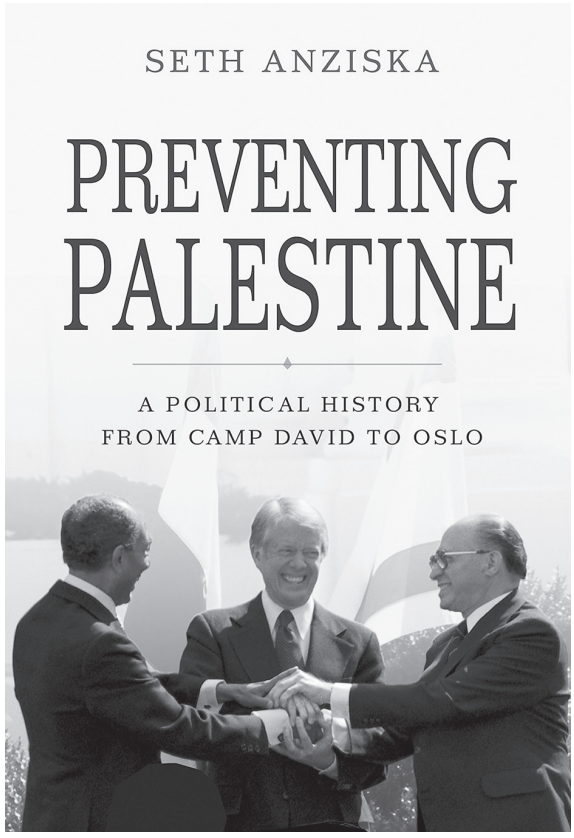

كتاب «منع فلسطين»

في اتفاقيّة كامب ديفيد للسلام بين إسرائيل ومصر التي رعتها الولايات المتّحدة. تمّ استبعاد مخطّط كامب ديفيد للاستقلال كونه أصبح منذ زمن طويل ملاحظة هامشيّة غير ذات صلة في تاريخ الصراع بين إسرائيل وفلسطين. الرأي السائد حول خطّة الاستقلال هو أنّها كانت مجرّد مناورة إسرائيليّة مؤقّتة، ولم تكن لها أهميّة حقيقيّة. عندما ضغطت مصر على إسرائيل لمعالجة موضوع تقرير المصير للفلسطينيّين، اقترحت إسرائيل

**ويبدو مستقبل فلسطين السياسيّ بائسًا، ولكن، لم تكن هذه النتيجة محض صدفة، إذ كانت مبادئ السياسة الإسرائيليّة منذ السبعينيات من القرن الماضي عبارة عن الاندماج الإقليميّ، واحتواء المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ من خلال ترتيبات محدودة للحكم الذاتيّ.**

إدارة فلسطينيّة «عمليّة» للشؤون المدنيّة، بدايةً لفترة انتقاليّة تمتدّ خمس سنوات، ولكن بدون وجود أيّ آفاق حقيقيّة للسيادة بعد انتهاء المرحلة الأوليّة. رفض الفلسطينيّون هذه الخطّة كليًا، ولم تشمل المحادثات ممثّلي الفلسطينيّين على الإطلاق. تمّ تعليق محادثات الاستقلال، ومن ثمّ توقّفت كليًا. بحسب الرواية التقليديّة، كان الاستقلال عبارة عن طريق بدون مخرج.

يقترح كتاب Preventing Palestine تحدّيًا مستفزًا وقويًا في هذا المضمار. ويكمن إنجاز هذا الكتاب في أنّه أخذ ملاحظة هامشيّة وجعل منها العدسة الرئيسيّة التي يُنظر إلى الأمور من خلالها، فيصبح الاستقلال المبدأ التفسيريّ الذي يمكّننا من قراءة السياسات الإسرائيليّة. يقترح السرد المقنع الذي يقدّمه أنزيسكا أنّ «الاستقلال» كان أكثر من مجرّد مناورة مؤقّتة في المحادثات الإسرائيليّة المصريّة. صحيح أنّه لم تتمّ إزالة الاقتراحات التي وضعها مناحيم بيغين على طاولة كامب ديفيد، وأنّها كانت بالأساس آليّة للانعطاف المستقبليّ، ولكنّ المبادئ التي قدّمتها إسرائيل في كامب ديفيد صاغت بعبارات بيّنة معايير سياستها حول المسألة الفلسطينيّة: لا لدولة فلسطينيّة، لا للاعتراف بحقوق الفلسطينيّين التاريخيّة، لا للاعتراف بحقوق اللاجئين، ولا لتحديد الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة. يُضاف كلّ ذلك إلى دمج المناطق الفلسطينيّة المحتلّة فعليًا إلى نطاق سيادة الدولة الإسرائيليّة، ما أدّى إلى إتاحة الحدّ الأدنى فقط من الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ. يقول أنزيسكا إنّه تمّ إدراج هذه المبادئ لاحقًا في اتّفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. فهم العديدون أنّ إعلان مبادئ أوسلو هو إطار يقود نحو دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وفي غزّة، إلى جانب إسرائيل. ولكنّ هذه الاتّفاقات، والتي تمّت استعارتها من مخطّط كامب ديفيد، وعدت بمرحلة انتقاليّة تمتد خمس سنوات فقط من الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ، دون إيضاح ما سيكون بعد هذه المرحلة. إذا قرأنا الاتّفاقيّة من خلال منطق الاستقلال، فلن نتفاجأ بأنّ أوسلو لم يُفضِ إلى دولة فلسطينيّة قطّ. اتّفاق أوسلو لم يوضّح أنّ الهدف النهائيّ هو إقامة كيان دوليّ فلسطينيّ مع انتهاء المرحلة الانتقاليّة، كما أنّه لم يحدّ من بناء المستوطنات الإسرائيليّة. مع انهيار أوسلو، أصبحت الترتيبات المؤقّتة للاستقلال الفلسطينيّ تحت الهيمنة الإسرائيليّة ترتيبات دائمة.

هذه الرواية جذّابة بشكلٍ خاصّ في ضوء السياسات الإسرائيليّة في العقد الماضي، في عهد رئيس الوزراء نتنياهو. لم يُترجم أبدًا التبنّي المتردّد والمؤهّل لنتنياهو لـ«حلّ الدولتين» في خطاب بار إيلان في عام ٢٠٠٩ إلى مبدأ سياساتيّ، ومنذ عام ٢٠١٥، ازداد تحوّل خطاب نتنياهو نحو منع إمكانيّة سيادة فلسطينيّة حقيقيّة. مدعومًا من قِبَل إدارة ترامب الأميركيّة، يبدو حكم إسرائيل الدائم على الضفّة الغربيّة مضمونًا أكثر من أيّ وقتٍ مضى، ما يترك للفلسطينيّين جيوبًا مجزّأة من الحكم الذاتيّ في الضفّة الغربيّة، وفي قطاع غزّة المُحاصر والذي تسيطر عليه حماس. ويبدو مستقبل فلسطين السياسيّ بائسًا، ولكن، لم تكن هذه النتيجة محض صدفة، إذ كانت مبادئ السياسة الإسرائيليّة منذ السبعينيات من القرن الماضي عبارة عن الاندماج الإقليميّ، واحتواء المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ من خلال ترتيبات محدودة للحكم الذاتيّ.

مع ذلك، تخفي هذه الاستمراريّة الملفتة للنظر تحوّلات وفترات حاسمة ومهمّة، لا يُلدغ المرء من نفس الجحر مرّتين: يعني مفهوم بيغين للحكم الذاتيّ الفلسطينيّ، كما وصفه في عام ١٩٧٨، شيئًا آخرًا عن مفهومه في عام ٢٠١٩. أصبحت للسياسات الإسرائيليّة التي تشكّلت في السبعينيات أرجحيّة مختلفة عندما تمّ تطبيقها في التسعينيات، كما أنّ معناها

**عندما اقترح بيغين استقلالا فلسطينيّا "عمليّا"، كان يتحدّث عن تعايش يهوديّ-عربيّ في المناطق المحتلّة، حيث قال ذلك في لحظة تاريخيّة كان فيها سوق العمل الفلسطينيّ مندمجًا في الاقتصاد الإسرائيليّ، وبدون وجود حواجز وانقسامات ما بين الضفّة الغربيّة وغزّة وإسرائيل، وتمّ توظيف حواليّ نصف القوى العاملة الفلسطينيّة في شركات ومنشآت إسرائيليّة.**

يختلف اليوم. وقد أصاب كتاب Preventing Palestine في تحديده للمنطق الذي يربط بين حكومة الليكود في السبعينيات، وبين عمليّة أوسلو التي قادها رابين، وبين تعنّت نتنياهو من أجل بتر أيّ إمكانيّة للسيادة الفلسطينيّة. ومع ذلك، هناك أيضًا اختلافات كبيرة ومتأصّلة في الاقتصاد السياسيّ والحيزيّ لإسرائيل في المناطق المحتلّة، وفي المشهد السياسيّ المتغيّر في إسرائيل. يقدّم لنا التاريخ الدبلوماسيّ الذي يركّز أصلاً على الكفاءة السياسيّة لإدارة الدولة وعلى الخطاب الجيو–سياسيّ، منظوراً محدودًا للعمليّات الاجتماعيّة والسياسيّة التي مكّنت من منع إقامة الدولة الفلسطينيّة.

عندما اقترح بيغين استقلالا فلسطينيّا «عمليّا»، كان يتحدّث عن تعايش يهوديّ–عربيّ في المناطق المحتلّة، حيث قال ذلك في لحظة تاريخيّة كان فيها سوق العمل الفلسطينيّ مندمجًا في الاقتصاد الإسرائيليّ، وبدون وجود حواجز وانقسامات ما بين الضفّة الغربيّة وغزّة وإسرائيل، وتمّ توظيف حواليّ نصف القوى العاملة الفلسطينيّة في شركات ومنشآت إسرائيليّة. استيقظ العمّال الفلسطينيّون في نابلس أو في غزّة، وسافروا يوميًا ودون أيّ قيود للعمل داخل الخطّ الأخضر، حيث كانوا ضروريّين جدًا في القطاعات التي تعتمد على العمالة اليدويّة، كقطاع البناء أو الزراعة. لقد كان الاقتصاد الاسرائيليّ غير متساوٍ بدرجة كبيرة واعتمد على الاستغلال الاستيطانيّ، ولكنّ الليكود كان يشعر بالارتياح مع هذا الاقتصاد. كانت إسرائيل/فلسطين دولة واحدة، ولم تكن الحركة مقيّدة فيها. لقد كان الثمن الذي دفعه الاحتلال رخيصًا، حيث أنّ الكفاح المسلّح الفلسطينيّ كان محدودًا، فكانت الهجمات على الجنود أو المستوطنين أمرًا نادرًا. لقد كانت هذه الحالة، من الأراضي المحتلّة «الهادئة»، والاندماج الاقتصاديّ غير المتكافئ، في خلفيّة خطّة الليكود لاستقلال محدود تحت سيطرة إسرائيليّة دائمة و«منّانة».

عندما عاد حزب العمل إلى الحكم في التسعينيات، لم يكن هذا النموذج ممكنًا أو مرغوبًا به بالنسبة لإسرائيل. وضّحت الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى في أواخر الثمانينيات أنّ الاحتلال لم يعد يأتي بدون ثمن، وأصبح ثمنه الآن باهظًا من الناحية العسكريّة والاقتصاديّة والدبلوماسيّة. أصبح يُنظر إلى العمّال الفلسطينيّين على أنّهم يشكّلون خطرًا ومسؤوليّة على إسرائيل، وأصبحوا غير ضروريّين بالقدر نفسه. فتحت العولمة إمكانيّة استيراد العمّال الأجانب من مناطق أخرى من العالم، بينما تحوّل الاقتصاد الإسرائيليّ من القطاعات التي تعتمد على العمالة اليدويّة إلى قطاع الهايتك، والصناعات العسكريّة وتكنولوجيا المعلومات. تمّ بشكلٍ تدريجيّ، ولكن بوضوح، إنشاء حواجز جديدة بين المناطق الإسرائيليّة «الصحيحة» وبين المناطق المحتلّة، بينما تمّ تحديد حركة الفلسطينيّين إلى الحدّ الأدنى.

كان الافتراض الأساسي لعمليّة أوسلو التابعة لحزب العمل كالتالي: إنه من الممكن، ويجب، فصل الضفّة الغربيّة وغزّة عن إسرائيل، بالمفهوم الإقليميّ والديمغرافيّ. صحيح أنّ معايير الاتّفاقات تشبه خطّة الاستقلال، ولكن، وبعكس الليكود، اقترح حزب العمل على الفلسطينيّين ليس فقط استقلالاً «عمليًا»، وإنّما أيضًا إقليميًا، كما أنّه اعترف بأنّ كلّ المناطق المحتلّة بأكملها هي وحدة واحدة. في الوقت نفسه، فرض أوسلو الاعتراف بالخارطة السياسيّة لإسرائيل. أثار اعتراف رابين بحقوق الفلسطينيّين السياسيّة– على الرغم من أنّها كانت محدودة وفاترة– ردّ فعل عنيف وغير مسبوق. انهار ائتلاف رابين خلال سنة، واضطرّ لاتّخاذ قرار إستراتيجيّ، إمّا إيقاف عمليّة السلام، أو الاستمرار بها. بدلاً من ذلك، اختار أن يقود حكومة أقليّة اعتمدت على دعم أعضاء الكنيست الفلسطينيّين.

**كان الافتراض الأساسي لعمليّة أوسلو التابعة لحزب العمل كالتالي: إنه من الممكن، ويجب، فصل الضفّة الغربيّة وغزّة عن إسرائيل، بالمفهوم الإقليميّ والديمغرافيّ. صحيح أنّ معايير الاتّفاقات تشبه خطّة الاستقلال، ولكن، وبعكس الليكود، اقترح حزب العمل على الفلسطينيّين ليس فقط استقلالاً "عمليًا"، وإنّما أيضًا إقليميًا، كما أنّه اعترف بأنّ كلّ المناطق المحتلّة بأكملها هي وحدة واحدة.**

كان دمج الفلسطينيّين في الائتلاف الحاكم أمرًا غير مسبوق. لم يتم اعتبار «الأحزاب العربيّة» من قبل، ولا يتمّ اعتبارها الآن أيضًا، شريكة شرعيّة في الائتلاف. يعتقد الكثيرون أنّ قرار رابين بأن يحكم بدون «أغلبيّة يهوديّة» عرقيّة واضحة، كان القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لليمين المتطرّف، ما أدّى إلى اغتياله في تشرين الثاني ١٩٩٥.

يجب النظر إلى عمليّة أوسلو في سياق أوسع لتاريخ السياسات الصهيونيّة منذ العشرينيات من القرن الماضي. لطالما كانت القيادة الصهيونيّة/الإسرائيليّة غير راغبة بالاعتراف بالفلسطينيّين العرب كمجموعة قوميّة ذات تاريخ راسخ في البلاد، وبحقوقهم الشرعيّة لتقرير المصير.

أظهر المؤرّخ ديميتري شومسكي أنّه في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، كانت الحركة الصهيونيّة مستعدّة لتأييد بعض الحقوق القوميّة لأقليّة عربيّة كبيرة داخل دولة الأغلبيّة اليهوديّة المستقبليّة. ولكن في الأربعينيات، تحوّلت الرؤيا الصهيونيّة نحو دولة يهوديّة متجانسة قدر الإمكان. بعد إقامة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وتفريغها من غالبية العرب الفلسطينيّين، أصبح الوجود القومي الفلسطينيّ أمرًا مرفوضًا. بعد حرب عام ١٩٦٧، أصبح الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة وفي غزّة يُعتبرون سكّانًا محليّين، وليس أمّة. قد يُسمح لهم التصويت في الانتخابات البلديّة أو إدارة الجامعات، ولكن لن يُسمح لهم الحصول على سيادة. كان عدم القدرة على الاعتراف بالفلسطينيّين كأمّة في صميم موضوع «الاستقلال» في إطار كامب ديفيد. من المؤكّد أنّ رابين عمل بحسب هذه المعايير، وجسّدت عمليّة أوسلو هذا.

ولكن، وفي الوقت نفسه، كان لحزب العمل تقليد طويل من الفصل الاقتصاديّ والإقليميّ، يعود إلى النصف الأوّل من القرن العشرين. لقد أظهرت عمليّة أوسلو هذه النزعة. أشار الإقصاء التدريجيّ للقوى العاملة الفلسطينيّة من سوق العمل الإسرائيليّ في التسعينيات إلى الفصل بين إسرائيل والمناطق المحتلّة. من منظور حكومة رابين، كانت الأهداف الإستراتيجيّة لعمليّة أوسلو هي تلطيف الاحتلال الإسرائيليّ المباشر للفلسطينيّين في المناطق المحتلّة، وتدعيم مكانة إسرائيل في العالم، ما سيتيح للدولة، وخصوصًا النخبة فيها، من استغلال العولمة الاقتصاديّة. ستحتاج إسرائيل لتحقيق هذه الأهداف بطريقة من شأنها أن تعزّز من هيمنة حزب العمل، إلى اتّفاق مستقرّ ودائم مع الفلسطينيّين. يمكن أن يتحقّق ذلك فقط من خلال إقامة كيان دولة فلسطينيّة، في حين أنّه، من ناحية داخليّة، تطلّب هذا إقامة تحالف مع الأحزاب العربيّة حتمًا، ما يؤشّر للتحوّل من «الدولة اليهوديّة» نحو دولة مواطنين إسرائيليّة يلعب فيها المواطنون الفلسطينيّون دوراً متساويًا. انعتاق إسرائيل والمناطق المحتلّة من جهة، وتحوّل إسرائيل لديمقراطيّة مدنيّة من جهة أخرى، هما وجهان للعملة نفسها. من أجل أن تنجح عمليّة أوسلو، كانت بحاجة لهذين الوجهين. لا توجد أدلّة كثيرة بأنّ رابين كان على دراية بهذه العواقب عندما شرع في عمليّة أوسلو، ولكن كان للعمليّة ديناميكيّة خاصّة بها. كان التحدّي أمام هذا المسعى ضخمًا، وعلى الأرجح أنّه كان سيفشل حتّى لو لم يُغتل رابين، ليس فقط بسبب منطق أوسلو –الموروث عن الحكم الذاتيّ الذي دعا إليه بيغين، والمسار الأكبر للصهيونيّة– وإنّما أيضًا إنكار الحقوق الشرعيّة للفلسطينيّين، كشعب وكمواطنين متساوين على حدٍّ سواء. بالتالي، جسّدت عمليّة أوسلو التناقض ما بين ديناميكيّة الانفصال الإقليميّ الذي حرّكها، وبين الإطار القانونيّ للاحتواء والدمج الذي عبّر أوسلو عنه.

أثبتت السنوات الأخيرة منذ ذلك الوقت مرّة تلو المرّة أنّ صانعي السياسة الإسرائيليّة غير مستعدّين للاعتراف بالحقوق

**أثبتت السنوات الأخيرة منذ ذلك الوقت مرّة تلو المرّة أنّ صانعي السياسة الإسرائيليّة غير مستعدّين للاعتراف بالحقوق الفلسطينيّة. في غياب الفاعليّة الفلسطينيّة، والضغط الخارجيّ، أوّ أيّ مكاسب حقيقيّة يمكن إحرازها من الاتّفاقيّات مع الفلسطينيّين، تبقى السياسة الإسرائيليّة مستوحاة من غرائزها الحقيقيّة: الاستيطان والضمّ، احتواء القوميّة الفلسطينيّة، ورفض السيادة الفلسطينيّة.**

الفلسطينيّة. في غياب الفاعليّة الفلسطينيّة، والضغط الخارجيّ، أوّ أيّ مكاسب حقيقيّة يمكن إحرازها من الاتّفاقيّات مع الفلسطينيّين، تبقى السياسة الإسرائيليّة مستوحاة من غرائزها الحقيقيّة: الاستيطان والضمّ، احتواء القوميّة الفلسطينيّة، ورفض السيادة الفلسطينيّة. خَلق احتلال الضفّة الغربيّة لمدّة إثنين وخمسين عامًا حالة يستحيل بها استيعاب تقسيم إسرائيل/فلسطين إلى دولتين، ولا يعود ذلك لكون المشروع الاستيطانيّ مشروعًا باهر النجاح. لم تتحقّق خطّة أريئيل شارون من السبعينيات للوصول إلى مليون مستوطن في الضفّة الغربيّة حتّى عام ٢٠٠٠. ما زال عدد المستوطنين اليوم أقلّ بكثير من هذا الهدف (٦٢٢,٠٠٠ حتّى عام ٢٠١٧، يشمل القدس الشرقيّة). يسلّط داعمو حلّ الدولتين الضوء على هذه الأرقام «المحدودة» كدليل على أنّ التقسيم ما زال أمرًا ممكنًا. ولكن، تخطئ الاعتبارات الديمغرافيّة النقطة الرئيسيّة. أصبحت السيطرة الإسرائيليّة راسخة ومتأصّلة، ولها تداعيات أبعد من مسألة التعداد أو عدد الوحدات السكنيّة. مثلما أثبت الانسحاب الإسرائيليّ من غزّة في عام ٢٠٠٥، حتّى بدون وجود مستوطن واحد في قطاع غزّة، ما زالت إسرائيل تسيطر على حياة الغزّيّين.

فوز الليكود في الانتخابات الإسرائيليّة في عام ٢٠١٩، واعتراف إدارة ترامب بضمّ إسرائيل لهضبة الجولان (المحتلّة من سورية في عام ١٩٦٧)، مهّد الطريق للضم أحاديّ الجانب لأجزاء من الضفّة الغربيّة. يتسارع دمج المناطق الفلسطينيّة مع إسرائيل حتّى بدون القيام بخطوة رسميّة في هذا المضمار. في أفضل الأحوال، إذا تحقّقت «الدولة» الفلسطينيّة في يوم ما، ستشمل جيوبًا مجزّأة فيها حكم ذاتيّ بدون سيادة حقيقيّة. ولكن، وبعكس السبعينيات عندما كانت الدولة وحدة حيزيّة واقتصاديّة واحدة، سيُغلق على الفلسطينيّين في جيوب مجزّأة، وسيصبحون مقيّدين بواسطة الحواجز وجدار الفصل ومنظومة تصاريح عويصة. لم ترغب إسرائيل في السبعينيات، أن يكون الفلسطينيّون مواطنين، ولكنّها اعتمدت عليهم كعمّال. بحسب الاقتصاد السياسيّ في السبعينيات، لا يعني «الحكم الذاتيّ» بأيّ شكل من الأشكال رؤيا منصفة، وإنّما اندماجا اقتصاديّا وحيزيّا يوفّر الاستقرار، كما يوفّر سبلا للتفاعل والتحدّي والمقاومة. منذ التسعينيات، لم تعد إسرائيل تعتمد على العمّال الفلسطينيّين، وأصبح السكّان الفلسطينيّون مقيّدين ومنعزلين أكثر من ذي قبل. في هذه الظروف، ومع استمرار المستوطنات والاستيلاء على الأراضي، يمثّل «الحكم الذاتيّ» احتمالاً أكبر لانعدام الاستقرار والعنف والخطر. ربّما سيشبه مصير المراكز الحضريّة في الضفّة الغربيّة مستقبلاً مصير قطاع غزّة المُحاصر منذ ١٣ عامًا. والأنكى من ذلك أنّ اليمين المتطرّف في إسرائيل لا يخجل من الدعوة إلى طرد الفلسطينيّين الذين لا يقبلون بأن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية. من المؤكّد أنه تمّ منع إمكانيّة إنشاء دولة فلسطينيّة، ولكنّ من المؤكّد أيضًا أن «الحكم الذاتي» هو مسار غير صالح، وتبقى البدائل لهذه السيناريوهات القاتمة غير واضحة.

**(ترجمته من الإنجليزية: منى أبوبكر)**

## الهوامش

1 This review originally appeared in *The Marginalia Review of Books* on August 23, 2019

نشرت هذه المراجعة في الأصل في *The Marginalia Review of Books* بتاريخ ٢٣ آب، ٢٠١٩. وتتقدم هيئة تحرير قضايا بالشكر إلى هيئة تحرير دورية مارجينياليا على هذا التعاون.